ISSN: 2090 – 0449 Online
ISI International Scientific Indexing, [8140].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.1].

دور انهيار القيمة الشرائية للعملة في ظهور الحركات الاجتماعية المناهضة لنظام الحكم الموحدي

٦٠٩هـ ـ ٦٤٦هـ / ١٢١٢ ـ ١٢٤٨م

د. عبد المجيد النوري

باحث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي

دكتوراه الآداب – جامعة مولاي إسماعيل

تطوان – المملكة المغربية

مُلَخّصْ

تروم هذه الدراسة إبراز دور انهيار القيمة الشرائية للنقود، وما نجم عن ذلك من غلاء للأسعار في ظهور قوى المعارضة والحركات الاجتماعية المناهضة لنظام الحكم الموحدي، بين سنة (٦٠٩هـ/ ١٢١٢م)، لما بدأ ينهار هذا النظام، وبين سنة (٦٤٦هـ/ ١٢٤٨م)، إذ نعتبرها سنة انتهاء مشروعيته. فلا جرم أن الجدل حاصل، والترابطات قائمة وقوية على مر التاريخ البشري، بين فساد أمر النقود وانهيار قيمتها الشرائية، وبين ما يحصل في المجتمعات والدول من أزمات اقتصادية، واضطرابات اجتماعية وسياسية، بفعل فساد المعاش والمعاملات والبلوى ـ التضخم ـ التي تعم الناس. لذلك تندلع الهيجات والحركات الاجتماعية المعارضة، سواء المطالبة بالإصلاح، أم الاستقلال، أم الراغبة في الوصول إلى كرسي الملك. واعتبر ذلك بما حدث للموحدين قبيل هزيمة العقاب، لما انهارت قيمة عملتهم الشرائية، بسبب تزوير النقود وتدليسها، وسك زعماء الثوار، والولايات المستقلة عن الدولة، لعملات خاصة بهم. وبديهي أن يؤدي هذا الغش والتعدد والاختلاف في النقود إلى كثرتها كثرة بالغة، أي ارتفاع حجم الكتلة النقدية المتداولة منها. لذلك، حصل كما هو معروف في دائرة الفكر الاقتصادي، بسبب سوء التدبير السياسي، غلاء فاحش في الأسعار، امتد حقيقة على مدى زمني طويل. وساهمت فيه عوامل متعددة، من كوارث، حروب، ضرائب، مجاعات، أوبئة وغيرها. وطبيعي أن ينهار جراء ذلك الاقتصاد، فخلا المغرب بالفعل، وعدمت الأقوات، وتوالت الفتن، ثم اضطربت الأحوال، وآل أمر الموحدين إلى الانهيار وبداية الزوال، خصوصا لما غاب العدل، واستفحل الجور، وشاع الفساد والاستبداد.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٢٦ مارس ٢٠١٨

تاريخ قبـول النشـر: ٠٣ يوليو ٢٠١٨

كلمات مفتاحية:

العملة؛ الأسعار؛ كمية المبادلات؛ الحركات الاجتماعية؛ نظام الحكم الموحدي

معرِّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.12816/0055854

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

عبد المجيد نوري. "دور انهيار القيمة الشرائية للعملة في ظهور الحركات الاجتماعية المناهضة لنظام الحكم الموحدي (٦٠٩هـ ـ ٦٤٦هـ / ١٢١٢ ـ ١٢٤٨م)".- دورية كان التاريخية.- السنة الثانية عشرة- العدد الخامس والأربعون؛ سبتمبر ٢٠١٩. ص١٦٣ – ١٧٤.

مُقدِّمَةٌ

يشكل موضوع انهيار القيمة الشرائية للعملة في علاقته بالبنية الاقتصادية الاجتماعية عمومًا، والحركات الاجتماعية المناهضة لنظام الحكم الموحدي على وجه الخصوص، فيما بين سنة (٦٠٩هـ/ ١٢١٢م)، وسنة (٦٤٦هـ/ ١٢٤٨م)، أحد المواضيع التاريخية ذات البعد الاقتصادي لاجتماعي، التي يبدو أنها ما زالت في حاجة إلى مزيد من العناية والاهتمام من لدن المهتمين بالتاريخ الاقتصادي الاجتماعي للغرب الإسلامي، رغم الصعوبة التي يطرحها الموضوع. فمعلوم أن المصادر تعاني من نقص كبير في المعطيات الرقمية الخاصة بتغيرات القيمة الشرائية

للعملة، ومستويات الأسعار. كما أن الموضوع يطرح صعوبات معرفية ومنهجية؛ كونه على صلة كبرى بالفكر الاقتصادي عمومًا، وبأحكام الشريعة واجتهادات الفقهاء وآراء أهل الاقتصاد في العالم الإسلامي على وجه الخصوص.

وفي ضوء هذه الحقول المعرفية، تتجلى للباحث بوضوح الروابط القوية بين انهيار القيمة الشرائية للعملة وغلاء الأسعار، وبين ما يمكن أن يحدث في المجتمع من أزمات اقتصادية، واضطرابات اجتماعية وسياسية، نتيجة فساد السياسة والنقود. واعتبر ذلك بما حدث للموحدين منذ هزيمة العقاب (٦٠٩هـ/ ١٢١٢م)، إلى حين فشل دولتهم، وانتهاء مشروعيتهم. ففسدت أمورهم، بفساد نقودهم وسياستهم. ما أهمية العملة في الفكر الاقتصادي عموما، والفكر الإسلامي على وجه الخصوص؟ ما علاقة انهيار قيمتها الشرائية بالبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ضوء ذلك؟ كيف ساهم انهيار القيمة الشرائية للعملة في ظهور الحركات الاجتماعية المناهضة لنظام الحكم الموحدي، وما مظاهرها الكبرى؟

أولاً: أهمية العملة في الفكر الاقتصادي عمومًا، والفكر الإسلامي على وجه الخصوص

يحتل موضوع العملة أهمية كبرى في الشرع الإسلامي، والفكر الاقتصادي العربي والغربي على السواء. لذلك، حظي بعناية كبرى من لدن المهتمين بالموضوع في بقاع العالم على امتداد التاريخ البشري. ذلك أن النقد أساس تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، ولكونه "شبيه بالملوك، يصلح الملك بصلاحه واستجادته، ويفسد بفساده والتجوز فيه"[١]. وبقدر ما يعتبر النقد وسيلة موحدة لتبادل القيمة وقياسها، بقدر ما ترتبط نظريته أيضًا بمفهوم القيمة[٢]، من حيث هو المشكلة الأساس في الاقتصاد[٣]. فبحكم أن "الإنسان مدني بالطبع"[٤]، وأن الناس لا يمكنهم التعايش ما لم يتظاهروا، ويتولى كل واحد منهم عملاً، يصير به معينًا للآخر، مواسيًا له، كان من حق كل من واسى غيره، أن يقابل بقدر مواساته. لذلك قيض الله تعالى لهم الناض النقد ـ، علامة منه، ليدفعه الإنسان إلى من يوليه نفعا، فيحمله إلى من عنده مبتغاه، فيأخذ منه قدر عمله[٥]. هكذا صرح الأصفهاني (ت.٥٠٦هـ)، وكذلك الحال ابن رشد وابن خلدون والمقريزي وغيرهم، كما سيتبين لاحقا، بأن النقود هي العلامة التي تعبر عن قيمة العمل، وتدفع عوضًا عنها، فـ "ما ردت إليه القيمة في البيوع حقيق أن يكون على أفضل منازله"[٦]. لذلك سينصب اهتمامنا في هذا المبحث على بيان كون مسألة القيمة، هي قطب الرحى في هذه العلامة التي ينتظم بها أمر المعاش، والمعاملات، وغيرها من شؤون الحياة الدنيوية.

عمليًا، أطلقت العرب النقود عمومًا، على الدراهم والدنانير[٧]، بوصفهما قيم المتلفات[٨]، والأعمال، وأثمان المبيعات[٩]، والأشياء وقيمتها. تتقوم بذاتها ويقوم غيرها بها[١٠]. لينتظم أمر الناس بهما، وتتمشى أمور معاشهم[١١]، ويتحقق العدل بينهم في معاملاتهم، وتبادل قيم أعمالهم أو دفع أعواضها. ومن ثم تتجلى أهمية، بل وخطورة النقود، باعتبارها أحد أسباب قوام الحياة الدنيوية. ويُعَدّ انهيار القيمة الشرائية للعملة؛ أي غلاء الأسعار، من أخطر العوامل التي تهدد استقرار الاقتصاد والمجتمعات والدول. لذلك كانت الدولة تتولى، خصوصًا في العالم الإسلامي، مهمة ضبط توازناتها، والحفاظ على استقرار قيمتها، بآليات وأجهزة متعددة؛ مثل خطة الحسبة وغيرها. ولم تتوان عن توظيف إمكاناتها السياسية والأمنية، "لزجر ومحاسبة المخربين والعابثين بالنقود"[١٢]، حفاظا على قيمتها الشرائية من الانهيار. وهذا شيء لا تتساهل الدولة فيه، وإلا قضت على نفسها بالانحلال والزوال[١٣]. لما فيه من إفساد للسكة، التي تعم بها البلوى ـ التضخم ـ، وهي متمول الناس كافة[١٤]. ولأجل ذلك كره الفقهاء ضرب النقود المغشوشة من طرف الإمام. تمامًا مثلما كرهوا ذلك لغير الإمام، وإن كانت خالصة، لأنه لا يؤمن فيه الغش والإفساد[١٥]. فعادة ما ينتج عن ذلك، ارتفاع مباشر في حجم الكتلة النقدية المتداولة، بمعزل عن الرقابة الرسمية للسلطة الحاكمة، فتنهار قيمة العملة.

ومعلوم أن علماء الاقتصاد ركزوا على أهمية ثبات قيمة العملة، تماما مثلما تعرضوا إلى مضار انهيارها وتقلبها[١٦]. فلست تجد فسادها في العرف إلا مقترنا بفساد الملك، ولذلك صارت من دعائمه[١٧]. وفي ضوء ذلك نساير الأسدي الرأي، إذ اعتبر الإهمال والتفريط في إصلاح المكاييل والموازين والنقود[١٨]، من أعظم أسباب المحن والأزمات والبلاء الذي يعم الناس والحوادث. ولما كانت العملة بهذه الأهمية والخطورة في الآن نفسه، "بات واجبا على ولي الأمر، الأمر بحسن

إقامتها وتعديلها وتناسبها في أعدادها وتشكيلها...، وتقرير قيمتها وأوزانها"[١٩]. فلا جرم أن تجويد النقود وتخليصها من الغش، قوة للنقد، وعظمة للسلطان والدولة[٢٠]، خصوصًا إذ استثمرت في وظيفتها الفضلى، وهي الوساطة في المبادلة وقياس القيم. فالأموال إذا اكتنزت وادخرت في الخزائن لا تنمو، وإذا كانت في صلاح الرعية وإعطاء حقوقهم وكف الأذية عنهم، نمت وزكت، وصلحت بها العامة، وترتب بها الولاية، وطاب بها الزمن، واعتقد فيها العز.[٢١]

هكذا يتضح أن موضوع العملة، خصوصًا قيمتها الشرائية، حظي بأهمية كبرى في الشرع والفكر الاقتصادي الإسلامي والغربي على السواء، إذ في صلاحها وحسن استثمارها، صلاح أحوال الناس ومعاشهم ومعاملاتهم..، والعكس بالعكس، كما سنبين في المبحث الموالي. لذلك نهي عن اكتنازها، أو كسرها أو تدليسها، لما في ذلك من عموم البلوى والفساد، بإفساد أمرها وانهيار قيمتها، مثلما وقع للفرس والعرب في الماضي[٢٢]، وربما للغرب الرأسمالي في المستقبل.

ثانيًا: علاقة انهيار القيمة الشرائية للعملة، بالبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الفكر الاقتصادي

شغلت العملة في القديم والمعاصر بال أهل الاقتصاد والسياسة والفكر وغيرهم، لكونها تشكل اللبنة الأساس في البنية الاقتصادية الاجتماعية، بل وأساس استقرارها، واستقرار الأوضاع السياسية معها. فمعاش الناس ومعاملاتهم، وكذلك الحال، تعاقداتهم، وعلاقاتهم الاجتماعية والسياسية، مرتبط بهذه الوسيلة التي "يحصل بها التمدن والاجتماع"[٢٣]. وعليه، بدهي أن تتأثر عناصر هذه البنية سلبًا أو إيجابًا كلما تغير عنصر النقد في هذا الاتجاه أو ذاك. والحال أن صلاح الملك من صلاحه واستجادته، وفساده من فساده والتجوز فيه؛ أي بكثرة ضربه، وإهمال إصلاحه، وسكه على مقادير مختلفة في الأشكال والأوزان والمقادير، وغشه...، والمغشوش فاسد التركيب...، ناقص القيمة[٢٤]. ولابد أن يترتب عن هذا الغش والنقص في القيمة، غلاء في الأسعار، وربما اضطراب في الأحوال، بل وفقدان الثقة في العملة ذاتها.

وبقدر ما تتأثر النقود بما هو نفسي وسياسي[٢٥]، حتى قيل إن من تقصير السياسة فساد النقود، وإن الوضع الاقتصادي دالة في نوعية الأداء السياسي والاجتماعي[٢٦]، فإنها تؤثر أيضًا في الاقتصاد والمجتمع والدولة، إذ في فساد النقود دخول الخلل في المعايش والنقصان في الأموال والمعاملات[٢٧]. وبهذا الخلل الاقتصادي، تختل الأحوال الاجتماعية والسياسية، إذ تكثر العالة من الخلق في العمران، وتهدد الدول بالانهيار والزوال. فإذا أكره الناس على التعامل بالنقود الفاسدة، توقفت الأحوال، وضاعت الأموال، وكثرت الأقوال، وتغيرت الأسعار، وحصل التنازع لوقوع الاضطرار[٢٨]. تأسيسًا على ذلك، نزعم أنه ما من خطر أشد وطئا على أمة من الأمم، من فساد أمر النقود، وكثرة ضربها من دون حسيب ولا رقيب، تغلو به الأسعار، وتندلع الفتن.

حقيقة ذلك، يمكن الوقوف عليها على سبيل المثال، من خلال الرجوع إلى كتابي "إغاثة الأمة" للمقريزي، وكذلك الحال، كتاب "التيسير والاعتبار" للأسدي، بخصوص ما حدث بمصر خلال القرن التاسع الهجري. هذا العصر الذي تميز بتراجع الإنتاج، وارتفاع الأسعار وحدة التفاوت في الدخول، وكثرة المجاعات.. والوفيات[٢٩]، بسبب ضرب الفلوس، وفساد النقود. وهو أهم خرق وقع في ثوب النظام المصري، وأخطر عامل ساهم في استفحال مشكلة اقتصاده آنذاك[٣٠]. ونحسبه كذلك في زمننا هذا، وفي غيره من الأزمنة. هكذا، يمكن فهم مقاصد تحذير علماء الإسلام من ضرب النقود المغشوشة، كونه من جملة الفساد في الأرض، لما فيه من غلاء الأسعار وانقطاع الأجلاب وغير ذلك من المفاسد، أي الأزمات الاقتصادية والمالية والنقدية، التي تهدد المجتمعات بالانفجار، والنظم الحاكمة بالزوال.

فمعلوم بين أهل الاقتصاد أن كل انهيار في القيمة الشرائية للنقود، أو زيادة في حجم الكتلة النقدية المتداولة منها، من دون أن يواكب ذلك زيادة حقيقية، في حجم السلع والخدمات، ينتج عنه ارتفاع مباشر في الأسعار[٣١]، يحتمل أن تطول آثاره، بشكل سلبي، مختلف مكونات البنية الاقتصادية والاجتماعية، من مستوى المعيشة، وحجم الاستهلاك، والإنتاج، والتشغيل، ومعلوم الدخل، وحركة أسواق المبادلات، وسرعة رواج العملة. وربما تنشأ عنه حالة من حالات التضخم. الأمر الذي يهدد المجتمع بالانفجار، ونظام الحكم بعدم الاستقرار، وربما الدمار والاضمحلال. عمليًا، اعتبر المقريزي الجهل بأمور النقود، وكثرة ضرب الفلوس، إلى جانب الإجراءات المتخذة على مستوى نظام الصرف، من أسباب ذهاب بهجة الدنيا

وزوال زينتها، وإتلاف الأموال وفساد زخرفها[٣٢]. وفي ذلك دلالة كبرى على انهيار الاقتصاد والمعاملات، وضياع رؤوس الأموال، وتراجع الإنتاج، وربما كساد الأسواق، وارتفاع نسبة العالة من الخلق، تبعا لهذه الأزمة الاقتصادية الخانقة. وبدهي أن ينجم عن هذا الوضع تراجع في حجم الاستهلاك، وتدن مستويات المعيشة وغلائها، بتدني القدرة الشرائية، ومعلوم الدخل. وبذلك تتراجع حركة الأسواق والمبادلات، وسرعة تداول النقود. ويبدو أن هذا أكبر دليل على تزايد الكتلة النقدية نسبيا، أكثر من تزايد الدخل القومي.

وهكذا يمكن القول، إن المقريزي كان له سبق قبل علماء الغرب[٣٣]، في فهم هذه العلاقة التي تجمع بين تراجع سرعة رواج النقود، وبين تزايد الكتلة النقدية. فقد أشار في مواطن مختلفة إلى كثرة ضرب الفلوس[٣٤]، وفسادها[٣٥]، مع اختلاف النقود[٣٦] [= انهيار القيمة الشرائية للنقود]، فارتفعت أسعار جميع المبيعات[٣٧] [= غلاء المعيشة + انهيار القدرة الشرائية + تراجع حجم الاستهلاك..]، وتوقفت الأحوال[٣٨]، وأتلفت رؤوس الأموال، وكسدت الأسواق، [= أزمة اقتصادية + تراجع سرعة تداول النقود]. وصارت الكافة إلى القلة، وشملت الفاقة والذلة الجمهور[٣٩]، ولحقتهم الخصاصة، وسوء الأحوال [أزمة اجتماعية]، وفني معظم أهل الخصاصة والمسكنة جوعا[٤٠] [أزمة ديموغرافية]، فعمت البلوى والفساد[٤١]، أي التضخم، وآل أمر الناس إلى الزوال، وأشرف الإقليم على الدمار والاضمحلال[٤٢] أزمة سياسية [= احتمال الإطاحة بالنظام الحاكم + الحضارة].

ويمكن تلخيص ما تقدم بواسطة المعادلة التالية:

ارتفاع حجم الكتلة النقدية، بفعل كثرة ضرب الفلوس، وفسادها، مع اختلاف النقود	=غلاء أسعار	= انهيار قيمة النقود	= انهيار الأوضاع الاقتصادية + اختلال الأحوال الاجتماعية = احتمال دمار الدولة واضمحلالها.

يتضح من خلال ما تقدم، أن المقريزي والأسدي كان لهما سبق تاريخي في معالجة قضايا النقود، في علاقتهما بمستوى الأسعار، وبكافة البنيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأنهما كانا، حقا، صاحبي نظرية نقدية دقيقة، واضحة الرؤية، ومتينة الأسس والمرتكزات. وبحكم الروابط التي تجمع بين الأزمات النقدية، وتضخم الاقتصاد، وبين اندلاع الفتن والثورات، وفرض ضرائب جديدة، وغيرها من الأحداث، والإجراءات السهلة المتخذة، ولو كان ذلك على حساب مصالح الشعوب، وحقوقها، وأرزاقها، للتحكم في العجز والأزمة، خصوصا في فترات الحروب والكوارث والمجاعات، التي تساهم بدورها في غلاء الأسعار واستفحال البلوى والأزمات، يمكن إعادة تركيب المعادلة على النحو الآتي:

انهيار عملة + مجاعة + حرب.... = غلاء الأسعار = انهيار قطاعات اقتصادية + إمكان الزيادة في الضرائب، أو فرض جديدة، وربما غير الشرعية منها = فتن + ثورات اجتماعية = احتمال الإطاحة بالنظام الحاكم.

وإذ تساهم عوامل الغلاء المذكورة، في انهيار قيمة العملة، فإنه يمكن اختزال المعادلة وفق الصيغة الآتية:

انهيار عملة = غلاء الأسعار = انهيار قطاعات اقتصادية + إمكان الزيادة في الضرائب، أو فرض جديدة، وربما غير الشرعية منها = فتن + ثورات اجتماعية = احتمال الإطاحة بالنظام الحاكم.

وفي ضوء ذلك، يمكن استخلاص مجموعة من القواعد والعلاقات التي تجمع بين مكونات المعادلة، وإذ لا يسمح المقام بحصرها كلها، نذكر منها على سبيل المثال ما يأتي:

غلاء الأسعار = فتن + ثورات اجتماعية = احتمال الإطاحة بالنظام الحاكم. والعكس بالعكس.

ونعتقد، أنه بقدر ما تضفي هذه المعادلة، والقواعد المشتقة منها، الشرعية والمصداقية على سلامة مقترحنا النظري السابق، حول أهم الروابط التي تجمع بين عناصر البنية الاقتصادية الاجتماعية، وكذا تأثيراتها المتبادلة، في علاقتها بالنقود، وحجم الكتلة المتداولة منها- والحال أن المقام لا يتسع لإثباته هنا[٤٣]، بقدر ما نعتقد أنه يمكن اتخاذها قاعدة ومنهجا، يمكن أن يهتدي به كل باحث في التاريخ الإسلامي الوسيط، لتحليل الأحداث، وتناول الوقائع التاريخية ومعالجتها بطريقة علمية، قائمة على مراعاة مختلف التداخلات والتأثيرات القائمة والمتبادلة، بين قطاع النقود والأسعار، وبين باقي مكونات المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، على أساس "أن دقة نتائج البحوث وقيمتها تتوقف على مناهج البحث المستخدمة من جهة"[٤٤]. كما يمكن أن

تساعد أهل السياسة والحكم في معرفة أحوال بلدانهم وتوقع أزماتها الاقتصادية والاجتماعية، قصد تفاديها أو السيطرة عليها، وإيجاد حلول لها في حال وقوعها من جهة أخرى. فإلى أي حد يثبت الواقع العملي للتجربة السياسية الموحدية صدق هذه المعادلة النظرية، ويضفي الشرعية عليها؟

ثالثًا: مساهمة انهيار القيمة الشرائية للعملة في ظهور الحركات الاجتماعية المناهضة لنظام الحكم الموحدي، ومظاهرها الكبرى

الجواب عن السؤال المذكور أعلاه، مثل غيره من الأسئلة التاريخية، بالإيجاب أو النفي، وباعتباره فرضية أيضا، يرتبط بالنصوص الواقعة تحت الفحص[٤٥]. وإذا كان تقدم المعرفة التاريخية، حسب مارك بلوك[٤٦]، رهين بقدرة الباحث على طرح الفرضيات والمقارنة بين المجتمعات والجرأة على التعميم. وبذلك تكون الأعمال التركيبية، على نقائصها، أكثر فائدة من الأعمال التحليلية، في مسار تطور أي قطاع معرفي. فإن الغاية من وراء البحث في العلم كله، هي المعرفة أو فهم العلائق. ومثل هذا الفهم يقتضي في البحث التاريخي شيئا أكثر بكثير من مجرد ترتيب الحوادث على النحو الذي وقعت فيه زمنيا. وعليه، سنحاول أن نركب ما توفر لدينا من أحداث ومعطيات، حول المجتمع المغربي، وأن نراعي علاقة بعضها ببعض، خصوصًا علاقة النقود والأسعار بمكونات المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومقارنتها بغيرها من الأحداث، في ضوء حصيلتنا المعرفية، بغية الوقوف على العلاقات والترابطات القائمة بينها، ومن ثم إثبات صحة المقترح النظري، والسؤال الافتراضي، السالفين الذكر.

صحيح أن تدوين الحوادث على النحو الذي وقعت فيه زمنيًا، يمدنا بالأخبار، لكنه لا يحمل معه فهما لعلاقاتها. ولتحقيق ذلك، ينبغي علينا أن نكتشف وجوه ارتباطها بعضها ببعض... كما ينبغي علينا، بصورة خاصة، أن نكشف عن الصلة بين الأحداث، من حيث إن بعضها علل، وبعضها معلولات. ويتطلب هذا منا اختيار الأحداث وترتيبها على صورة أنماط زمنية ومنطقية على السواء[٤٧]. فالمسألة الأساسية في الدراسة التاريخية، هي تحليل التغير عبر الزمن... وعلى هذا يجب على المؤرخ ألا يتردد في إدخال عنصر الزمن في حسابه، وأن يدخله في التحليل منذ البداية.[٤٨] تأسيسًا على ذلك، سنحاول أن نعالج هذا المبحث الأخير، وفق التسلسل الزمني للأحداث، ثم نختبر السؤال المطروح، باعتباره فرضية في ضوء الشواهد المتوفرة لدينا. "فإذا نجح الاختبار كان لدينا أكثر من فرضية؛ أي توفر لدينا تعميم صحته محتملة إلى درجة كبيرة، ويمكن أن يتخذ تفسيرًا مؤقتًا"[٤٩]. والمعلوم أنه لا يمكن فصل ما هو اقتصادي عما هو اجتماعي أو سياسي أو ثقافي في تناول الأحداث والوقائع وتركيبها. ذلك أن تطور المجتمعات والحضارات يمر عبر حركة شاملة ومتداخلة لمجمل هذه العوامل، التي تتضافر جميعها لرسم دينامية المجتمع، وسماته الخاصة والعامة.

والحال أن الطبقة السياسية في جميع البلدان، تتحمل القسط الأوفر فيما تؤول إليه أحوال الناس، ومستوياتهم المعيشية والحضارية. فالواقع أن التقصير السياسي، وما حل ببلاد الموحدين، منذ عهد الناصر [٥٩٥هـ - ٦١٠هـ/ ١١٩٩ - ١٢١٣م]"من استبداد"[٥٠]، هو الذي أدخل البلاد في مرحلة اضطراب اجتماعي سياسي، باضطراب أمر السياسة والنقود والمعاش والمعاملات. وبالرجوع إلى بعض المصنفات التاريخية، يدرك الباحث أن هزيمة العقاب العسكرية سنة (٦٠٩هـ/ ١٢١٢م)، جاءت في سياق أزمة اقتصادية ومالية. تجلت مظاهرها الكبرى في انهيار قيمة العملة على المستوى الداخلي[٥١]، ثم بداية تراجع مكانتها على الصعيد الدولي[٥٢]، وفي عجز الميزانية، وهو حالة من حالات التضخم الاقتصادي. ففي سنة (٦٠٧هـ/ ١٢١٠م) كانت مخازن الدولة فارغة في المنطقة الغربية التابعة لوالي فاس وسبتة وعمال جهتيهما[٥٣].

وساهم الوباء العظيم الذي تحيف الناس بالمغرب والأندلس سنة (٦١٠هـ/ ١٢١٣م)[٥٤] في استفحال الغلاء، والتضخم الذي بدأ يمس الدولة، وكانت له مضاعفات اقتصادية[٥٥]، أدت إلى اضطراب الأحوال الاجتماعية والسياسية، وظهور الحركات الاجتماعية المناهضة للموحدين. ففي السنة المذكورة، ظهرت حركة بنيمرين على الساحة[٥٦]. ولم يكونوا يؤدون درهما ولا دينارًا، ولا يدخلون تحت حاكم ولا سلطان[٥٧]. وكان يقوم بأمر الموحدين آنذاك أبو يعقوب يوسف الملقب بالمستنصر بالله [٦١٠هـ - ٦٢٠هـ/ ١٢١٣ - ١٢٢٣م]. وفي دولته فشل أمر الموحدين وذهبت ريحهم[٥٨]. فالواقع أنه ولي الأمور وهو صبي صغير[٥٩]، إذ لم يكن سنه يتجاوز ست عشرة سنة[٦٠]، وكان ضعيفا لم يستطع مواجهة الأعباء[٦١]. فضاعت مصالح الناس[٦٢]، وفسد المعاش والمعاملات بفساد العملة[٦٣]، وسوء التدبير.

وإذ لا أستبعد جهل المستنصر بشؤون الاقتصاد والعملة، وبأسباب الخلل والغلاء الذي بدأ يمس الدولة، فالمعلوم أنه لم يكن صاحب تجربة، بل وشغلته مع ذلك أحوال الصبا، وجنونه عن القيام بالسياسة وتدبير الملك[٦٤]. وفوض النظر في الأمور كلها إلى وزرائه وحاشيته التي استشرى فيها الفساد[٦٥]. فكان ذلك من أسباب استفحال فساد النقود، وغلاء الأسعار، باعتباره المظهر الرئيس للبلوى والمرض[٦٦]، أي التضخم[٦٧] الذي ألم بالمجتمع الموحدي، والذي كان ليس سببًا في انهيار نظام حكمه، بل وزواله. فقد ساعد ضعف قوة الموحدين على صنع النقود الفاسدة[٦٨]. والجدير بالذكر أن الثائرين والمستقلين عن الدولة الموحدية لم يحاولوا باستثناء حالات نادرة، سك دراهم بأسمائهم، وإنما فضلوا سك دراهم موحدية، لكنها مجهولة الاسم[٦٩]. وطبيعي أن يؤدي تعدد العملات واختلافها، وكثرة ضربها، بفعل الفساد والتزوير، في ظل نقص الإنتاج[٧٠] وغياب الرقابة الرسمية للدولة، إلى "كثرة النقود المضروبة، كثرة بالغة"[٧١]، وغلاء الأسعار، وانهيار قيمة العملة. الأمر الذي ينجم عنه انهيار في معلوم الدخل والقدرة على النفقة. ولذلك قيل "أصل الكساد الفساد"[٧٢]، إذ يواكب هذا الانهيار، تراجع في حجم الاستهلاك، والإنتاج، مما يساهم في ارتفاع نسبة البطالة، وبالتالي اضطراب الوضع الاجتماعي، وغياب الاستقرار السياسي.

فبتوالي السنين تبلورت الحركة الاجتماعية المرينية، التي أصبحت أطماعها واضحة في قلب نظام الحكم الموحدي والوصول إلى السلطة[٧٣]، في ظل الأزمة الاقتصادية، والعجز عن التحكم فيها. وغني عن البيان، أن الإشارات التي جاءت عرضا في بعض المصادر التاريخية حول غلاء الأسعار، إنما تعبر بالملموس عن التضخم التدريجي[٧٤] الذي أطاح بعد مدة بنظام الحكم الموحدي. يثبت حقيقة ذلك، الارتفاع المستمر والمتصاعد للأسعار على مدى زمني طويل، امتد من سنة (٦١٤هـ / ١٢١٧م)[٧٥]، إلى سنة (٦٣٧هـ / ١٢٣٩م)[٧٦]. وهكذا ارتفعت نسبة التضخم، حسب ما يبدو، إلى مستوى يمكن وصفه بالمفرط، بحكم التزايد السريع والمسترسل للأسعار، خصوصا خلال ثلاثينيات القرن ٧هـ/١٣م. ويمكن تحديد الخطورة السياسية لهذا الغلاء [= انهيار قيمة العملة]، الذي أصبح يهدد النظام الموحدي في مشروعيته ووجوده، في انقسام الدولة إلى دولتين[٧٧] أو أكثر[٧٨] من جهة، وفي تحديد أحد الدارسين القيام الفعلي لنظام الحكم المريني سنة ٦١٦هـ/ ١٢١٩ ممن جهة أخرى. وخلالها تناهى الحال في مزيد السعر إلى ما لا نهاية، حسب ابن عذاري [عاش في القرن ٧ هـ/ ١٣م][٧٩].

وقد جاء هذا التطور التاريخي للحركة الاجتماعية المرينية، في ظل واقع اتسم بتزوير العملة[٨٠]، وتدليسها، مما تسبب في ارتفاع كمية النقود المضروبة منها. كما اتسم بامتناع الناس عن أداء الضرائب[٨١]، وباستحداث غير الشرعية منها[٨٢]، إضافة إلى انتشار بعض المجاعات[٨٣] والكوارث وكثرة الحروب، وارتفاع تكاليفها، وبتعثر التجارة، وتراجع كمية المبادلات، بتراجع مجال الدولة، وانعدام الأمن في الطرقات[٨٤].

وغير ذي شك، أن الأسباب المذكورة أعلاه، ساهمت بدورها في تعميق أزمة الغلاء، والتضخم، والعجز في ميزانية الدولة، وأدخلت النظام الحاكم في دائرة الحرج، وبداية الزوال. لذلك يمكن الاطمئنان حقيقة إلى الوصف الذي قدمه ابن عذاري لغلاء الأسعار، رغم غياب الأرقام. تماما مثلما يمكن تلمس خطورة هذا الغلاء على الوضع الاجتماعي والسياسي، في محاولة المستنصر الذي "اعتكف على اللعب واللهو والخمور، وسلم الملك إلى أعمامه وقرابته، وفوض أموره إلى وزرائه وأشياخ دولته، فتحاسدوا فيما بينهم على الرياسة... وجاروا في الأحكام"[٨٥]، احتواء الأزمة، وشراء السلم الاجتماعي، "بفتح المخازن المعدة لاختزان الطعام، ففتحت للعامة وفرقت عليهم، وذكر أنها كانت بثمن للأقوياء وبغير ثمن للضعفاء"[٨٦].

غاية ذلك، حسب ما يبدو، ضمان استمرار نظام الحكم، وحماية مصالح المستفيدين من وجوده من الوزراء وغيرهم، وعلى رأسهم الوزير ابن جامع الذي كان يقاسم اللصوص وقطاع الطرق ما ينتهبونه من التجار والمسافرين[٨٧]. وعليه، يبدو ألا مبالغة في القول، إن النخبة السياسية الحاكمة، والتي يمكن وصفها بحكومة الفساد والنهب المنظم للمال الخاص والعام، تتحمل مسؤولية كبرى فيما حل بالناس من الغلاء والمحن، بسبب الفساد، وسوء التدبير، إذ في فساد أهل الدولة، فساد المعاش[٨٨]. وفساد المعاش، من فساد النقود، تعم به البلوى[٨٩]، ويدخل الخلل في المعايش والنقص في الأموال والمعاملات، وترتفع الأسعار.

وهكذا استمر ضعف الموحدين، وانضمام المتمردين عليهم إلى حركة بني مرين، باستمرار

دراسات

الغلاء، "والمجاعة العظمى التي خلا فيها المغرب [أزمة اقتصادية]، وتوالت عليه الفتن وعدمت الأقوات... من سنة تسع عشرة إلى سنة سبع وثلاثين وستمائة، لما أراد الله انقراض الدولة الموحدية، وظهور الدولة المرينية"[٩٠]. ويمكن اختزال هذا النص ذي الأهمية التاريخية، في المعادلة التالية:

مجاعة = انهيار الاقتصاد + انعدام الأقوات = غلاء أسعار = فتن + ثورات اجتماعية = احتمال الإطاحة بالنظام الحاكم.

وبحكم الانهيار الذي عرفته قيمة العملة الموحدية من جهة، وباستحضار عوامل الغلاء السالفة الذكر من تزوير وحروب وضرائب وكوارث... من جهة أخرى، أمكن إدخال تعديلات على المعادلة أعلاه، وفق الصيغة التالية:

انهيار قيمة العملة + مجاعة + حروب + كوارث = غلاء أسعار= تراجع اقتصاد + احتمال ارتفاع الضرائب = اندلاع الفتن + والثورات الاجتماعية = احتمال الإطاحة بنظام الحكم

وما دامت كل عوامل الغلاء تؤدي إلى نتيجة واحدة، ألا وهي انهيار القيمة الشرائية للعملة، وأن الحديث عن العملة، هو الحديث نفسه عن الأسعار، فإنه يمكن اختزال المعادلة أعلاه في الصورة التالية:

انهيار قيمة عملة= تراجع اقتصاد + احتمال ارتفاع الضرائب = اندلاع الفتن + الثورات الاجتماعية = احتمال الإطاحة بنظام الحكم.

ويثبت التاريخ المغربي الوسيط عمومًا، والتاريخ الموحدي على وجه الخصوص، في ضوء ما تقدم، صحة هذه المعادلة. تماما مثلما يثبت بالملموس، سلامة ودقة المقترح، والمعادلة... التي توصلنا إليها، في ضوء بعض أفكار المقريزي والأسدي وغيرهما في المبحث السابق. فقد بات واضحًا أن انهيار نظام الحكم الموحدي، جاء نتيجة مباشرة لفساد السياسة، والنقود، واختلافها[٩١]، وكثرة ضربها، مما أدى إلى غلاء الأسعار وتدهور الاقتصاد[٩٢] واستحداث الضرائب[٩٣]، الأمر الذي أدى إلى اضطراب الأوضاع، وتبلور الحركات الاجتماعية المطالبة بالاستقلال أو الانفصال أو الراغبة في الوصول إلى كرسي الملك والوثوب عليه، سبيل ما قام به بنو مرين بالمغرب، وابن هود بالأندلس، وبنو حفص بإفريقية. أما فساد النقود، فمن مظاهره أيضا، لجوء الناس إلى "شراء الأملاك الأصول"[٩٤]. فعادة ما يتم تفضيل الأصول الحقيقية على الأصول النقدية، عندما تنهار قيمة العملة[٩٥]، لما في ذلك من خطورة على الثروة المختزنة نقديًا"[٩٦]. أما الغلاء فجلي أمره، وقد اشتد حاله بالمغرب والأندلس سنة (٦٢٤هـ/ ١٢٢٧م)، فبيع قفيز القمح بخمسة عشر دينارا[٩٧]. وخلالها اضطربت البلاد على يحيى بن الناصر [٦٢٤هـ-٦٢٦هـ/ ١٢٢٧ ـ ١٢٢٩م]، [أزمة سياسية]، وغلت الأسعار، وخيفت الطرق، وفشا الفساد والخراب في المغرب [أزمة اقتصادية]، لكثرة الفتن[٩٨] [أزمة اجتماعية].

وفي الأندلس ظهرت حركة اجتماعية معارضة للحكم الموحدي بزعامة ابن هود، فثار بها، وملك مرسية سنة (٦٢٥هـ/ ١٢٢٨م)، واستولى على الكثير من شرق الأندلس[٩٩]، ومن جملتها شاطبة ودانية وجيان وبايعه أهل قرطبة سنة (٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م)[١٠٠]. وهكذا استمر نطاق الدولة في التراجع، وتقلص ظلها، وذاك من عوارض الهرم الذي يصيب الدولة عند ابن خلدون[١٠١]، وهو عندنا أيضًا من أسباب عموم البلوى والفساد، أي التضخم وغلاء الأسعار، الذي هدد النظام الحاكم بالزوال، خصوصًا مع كثرة الفتن[١٠٢]، وخروج الثوار[١٠٣]. والحال أن ابن هود تسمى بأمير المؤمنين[١٠٤]، وخطب للخليفة المستنصر صاحب بغداد[١٠٥].

وقد تأتى له في ظرف سنوات قليلة أن يضع يده على أكثر قواعد الأندلس، مستفيدًا من ولائه للخلافة العباسية. بيد أنه كان مزاحمًا في شرق الأندلس، بزيان بن مردنيش، الثائر ببلنسية منذ (٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م). وكان على غرار سابقه متقلدًا بيعة الخليفة العباسي، ولكن حركة ابن مردنيش لم تبلغ في منافستها لابن هود ما بلغته حركة اجتماعية أخرى تزعمها ثائر ثالث هو محمد بن نصر المعروف بابن الأحمر[١٠٦]. هكذا دخلت الأندلس، في ظل هذه الحركات الاجتماعية المعارضة لنظام الحكم الموحدي، في "عهدها الطائفي الثالث"[١٠٧]، بفعل انهيار قيمة العملة وغلاء الأسعار الذي انعكس بالأساس في ثلاثينيات القرن السابع الهجري، على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية[١٠٨]، خاصة لدى أهل الضعف والخصاصة والمسكنة والبطالة، الثائرين ضد الغلاء، وضد الجور الضريبي والسياسي، للطبقة السياسية الحاكمة التي لم تعدّ قادرة على حماية البلاد والعباد[١٠٩] فحسب، بل وأصبح حكمها عرضة للانقسام، وهو أول ما يقع من آثار الهرم في الدولة[١١٠].

واعتبر ذلك في دولة الموحدين، لما تقلص ظلها، وظهرت حركة بنو حفص بإفريقية، فثاروا، واستقلوا

بها، واستحدثوا ملكا لأعقابهم بنواحيها ثم استفحل أمرهم واستولى على الغاية...فقسموا به الدولة قسمين[١١١]. ويثبت هذا الترابط الوثيق في النص، بين تقلص ظل الدولة، وبين ثورة بني حفص، واستقلالهم عنها، العلاقة القائمة، بين تراجع مجال الدولة، وبين غلاء الأسعار، وما يواكبهما من ثورات وفتن. ففي سنة (٦٢٥هـ/ ١٢٢٨م) استولى أبو زكرياء الحفصي على إفريقية واستقل بها[١١٢]. فقام بسك العملة[١١٣]، وبذلك عادت البلاد إلى تعدد العملات واختلافها[١١٤] والحال أنه كان طموحا إلى ملك مراكش مقر الدعوة ومنبعث الدولة وأصل الخلافة[١١٥]. ولم تزد الإجراءات التي أقدم عليها المأمون، دولة الموحدين إلا انقساما، بل وتفاقما للمشاكل[١١٦]. فتكالب العدو على أكثر بلاد المسلمين، واستفحل أمر المعارضين، إذ استولى أبو زكرياء الحفصي على الجزائر وتلمسان وغيرهما، وخلع دولة بني عبد المؤمن...، وأطاعته سجلماسة وطنجة ومكناسة وخطب له بنو مرين[١١٧].وفي ضوء هذه التراجعات الكبرى في مجال حكم المأمون، يمكن فهم حقيقة وأسباب الغلاء الشديد[١١٨]، وكثرة الفتن، وحركات المعارضة، التي خيمت على البلاد خلال هذه المرحلة، التي تميزت بانعدام الأمن، وتقلص مجال الدولة. ويمكن تبسيط معالم هذا الواقع المر والمضطرب من خلال المعادلة التالية:

انعدام الأمن + تقلص مجال الدولة = تراجع الإنتاج + تراجع حركة الاقتصاد = ارتفاع نسبة العالة من الخلق + تراجع حجم السلع والخدمات = غلاء الأسعار.

وقد اتضح في معادلة سابقة، علاقة هذا الغلاء، بما هو اقتصادي واجتماعي وسياسي. وعليه، فالمأمون يتحمل مسؤولية كبرى فيما حل بالبلاد والعباد من بلوى وفساد، على اعتبار أن التضخم المالي في جميع أشكاله، يعني أن السلطات العامة فقدت الرقابة على التطور الاقتصادي، وأنها لا تعلم ما تصنع[١١٩]. تماما مثلما هو حال المأمون الذي لم يدر ماذا يصنع في أمره[١٢٠]. هكذا اتجهت البلاد بسرعة بعد نهاية حكمه، نحو الهاوية والقهقري وبداية الزوال. فتولى الحكم الرشيد [٦٣٠هـ-٦٤٠هـ/ ١٢٣٣ ـ ١٢٤٢م]، وكان سنه يوم بويع سنة (٦٣٠هـ/ ١٢٣٣م)، أربع عشرة سنة، وهي سنة غلاء ومجاعة، بلغت خلالها نسبة الزيادة في مادة القمح على سبيل المثال، مقارنة بثمنها سنة (٦٢٤هـ/ ١٢٢٧م) ما يفوق ٤٠٠%، في ضوء الأسعار التي ذكرها الناصري[١٢١]. ووصلت هذه الزيادة خلال سنة (٦٣٠هـ/ ١٢٣٣م) نفسها، أكثر من ١٦٠%، إذ انتقل ثمن القمح من ٣٠ دينار[١٢٢]، إلى ٨٠ دينار للقفيز[١٢٣].

وقد كانت ثلاثينيات القرن السابع، فترة ثورات وفتن. ففي السنة المذكورة خلت بلاد المغرب [أزمة اقتصادية = تراجع الإنتاج + كساد الأسواق..]، وكثر فيها الجوع [أزمة اجتماعية = تراجع الاستهلاك والقدرة الشرائية + غلاء المعيشة]، والوباء[١٢٤] [أزمة ديموغرافية]، وبلغ ثمن الشعير، وهو من مواد القوت اليومي، سبعة دراهم للمد[١٢٥]. ولم تصل سنة (٦٣٧هـ/ ١٢٣٩م) حتى اشتدت الفتنة بالمغرب[١٢٦]. واستمر الغلاء والوباء المفرط إلى غاية (٦٤٠هـ/ ١٢٤٢م). وفيها هرب أكثر أهل البلاد[١٢٧]، كما حصل بمصر خلال القرن التاسع الهجري. هكذا مرت معظم أيام الرشيد الموحدي، في هرج وغلاء مفرط وفتن مظلمة وأهوال لا قبل لأحد بها[١٢٨]، مما عجل بانهيار الإمبراطورية الموحدية[١٢٩]. والحال أن الدرهم الفضة كان يصرف بنصف درهم سنة (٦٣٢هـ/ ١٢٣٥م)[١٣٠]. ومن الطبيعي أن يواكب هذا الانهيار في قيمة العملة، وسعر الصرف، ارتفاع أسعار جميع المبيعات وليس بعضها، رغم صمت المصادر للأسف عن ذلك. لذلك اشتدت الفتن وخرج الثوار في كل مكان.

فغير ذي شك، أن ينعكس هذا الغلاء متعدد الأسباب، على معلوم الدخل والأجور والقدرة على النفقة ومستوى المعيشة، في ظل انعدام الأمن وأزمة الإنتاج. "فترمق الناس من فيتور الزيتون والنارنج، وما يدرون حامضا هو أم حلوا، من سوء ما حل بهم"[١٣١]، بسبب الكساد وانعدام الأقوات والغلاء الذي كان يعصف بالبلاد"، إذ لم يبق بأسواق أحد المدن خلال السنة المذكورة ما ينطلق عليه اسم شيء بوجه من الوجوه، وأغلقت الحوانيت"[١٣٢][أزمة اقتصادية = تراجع الإنتاج + كساد الأسواق..]. وانعكس هذا الواقع الاقتصادي المزري، على الأحوال الاجتماعية "فلم يبق مَنْ يلبس ثوبًا يساوي عشرة دراهم... وإذا ظهر في السوق بعد أيام كثيرة شيء من خبز الشعير يحشر الناس عليه... وما يصل إليه إلا الكفاة الذين لهم تجلد على الاقتحام وصبره"[١٣٣]. وهكذا أصبحت القوة عاملاً حاسمًا في الحصول على القوت اليومي، وهو الواقع الذي يمكن وصفه بالصراع الاجتماعي حول خبز الشعير، أو بحرب الشعير. ولا يعدم الذي يتوصل إليه أن يجتمع عليه العشرون وأكثر من الضعفاء والمساكين حتى ينتزعوه منه قهرًا، حسب صاحب البيان.

بإمعان النظر في هذا الواقع المغربي، يتبين أنه يكاد يطابق ما قاله ورصده المقريزي والأسدي، بخصوص المجتمع المصري، مطابقة تامة، سواء على المستوى النظري أم العملي. بيد أن الإيمان بالخصوصية، وفردية الأحداث التاريخية[١٣٤]، في ظل تشابه الظواهر الاجتماعية، وسيرورة التواريخ العالمية، لسنن وضوابط خفية، يمنعنا من الجزم بذلك. عمليًا، إذا "شملت الفاقة والذلة الجمهور المصري"[١٣٥] خلال القرن التاسع الهجري، مع سوء الأحوال، حتى في معظم أهل الخصاصة والمسكنة جوعًا، بسبب كثرة ضرب الفلوس، وفسادها، واختلاف النقود، وارتفاع أسعار جميع المبيعات. فكذلك وقع بالمغرب، زمن الرشيد، للأسباب عينها. وحسبك أن الناس كانوا يقتاتون "من خبز كان يعمل من تابودا التي تنبت في الصهاريج وفي الأنهار والسواقي، إضافة إلى عصائد تصنع من نوار الخروب"[١٣٦]. وإذا في معظم أهل الخصاصة والمسكنة بمصر جوعًا للأسباب المذكورة، فقد هلكت بالمغرب زمن الرشيد أمم لا تحصى للأسباب ذاتها. وكان يدفن في الحفرة الواحدة، المائة من الناس[١٣٧]، [أزمة ديموغراقية = ارتفاع نسبة الوفيات + تراجع الإنتاج، وتدمير قوى الإنتاج]، فآل أمر الناس على غرار ما حدث بمصر، إلى الزوال، وأشرف المجتمع المغربي على الدمار، والنظام الموحدي الحاكم على الاضمحلال. "فتغيرت الصورة الجميلة وتنكرت الدنيا باستيلاء المجاعة بالمغرب "[١٣٨]. كما ذهبت بهجة الدنيا وزالت زينتها بمصر.

ومع نهاية حكم الرشيد سنة (٦٤٠هـ/ ١٢٤٢م)، تغلب بنو مرين على بسائط المغرب وأمصاره[١٣٩]. وفيها بويع الخليفة الجديد السعيد، وفي عهده استمر الغلاء، فكثر الهرج، واستفحل أمر الثوار، وملك بنو مرين جميع بوادي المغرب. وفي نهاية حكمه سنة (٦٤٦هـ/ ١٢٤٨م)، استولى أبو يحيى بن عبد الحق المريني [٦٤٢هـ-٦٥٦هـ/ ١٢٤٤/ ١٢٥٨م] على مدينة فاس[١٤٠]. ونعتقد أنه منذ ذلك الحين انتهت مشروعية الموحدين. تمامًا مثلما نشاطر روجي لي تورنو الرأي في انتهاء إمبراطوريتهم[١٤١].

خَاتِمَةٌ

خلاصة القول، يقدم الواقع العملي، لانهيار نظام الحكم الموحدي، الجواب الشافي، عن سؤالنا الافتراضي. تمامًا مثلما يثبت دقة مقترحنا، بخصوص أهم العلاقات والروابط التي تجمع بين بعض مكونات البنية الاقتصادية الاجتماعية، في علاقتها بالنقود، وحجم الكتلة المتداولة منها، وكذا صحة المعادلات التي توصلنا إليها. وعليه، يبدو أن لا مشاحة في القول، إننا أصبحنا أمام أكثر من فرضية، بل أمام تعميم، صحته محتملة إلى درجة كبيرة، ويمكن أن يتخذ تفسيرًا مؤقتًا. ذلك أن انهيار الاقتصاد، ودمار ما في المجتمع الموحدي من ثروة ورشاد، واضطراب الأحوال، وزوال النظام، جاء نتيجة عموم البلوى والفساد، بفساد أهل الدولة، والسياسة والنقود. وهو ما يستوجب في زعمنا، رجوع كل مهتم بالتاريخ الإسلامي الوسيط عمومًا، والمغربي منه على وجه الخصوص، سيما ما يتعلق منه بالعملة والأسعار، في علاقتهما بتحولاته الاقتصادية والاجتماعية... والسياسية، إلى الفكر الاقتصادي، وطروحاته الكبرى، سواء في الشرع والفكر الإسلاميين، أم في الإنتاج الفكري الإنساني عمومًا. قصد تطوير البحث التاريخي الإسلامي، والارتقاء به من مستوى السرد والتحليل، إلى مستوى التركيب والتعميم، بطرح الأسئلة والفرضيات، وإثبات صحتها بالأدلة والشواهد، إلى أن نصبح أمام قواعد ونظريات علمية سليمة، ومساعدة على قراءة الماضي، قراءة دقيقة، تمكن من فهم جيد للحاضر، وتخول وضع توقعات سليمة للمستقبل، خصوصًا ما يتعلق بأزماته المالية والنقدية. قصد السيطرة عليها، وتجاوز مشاكلها، وبالتالي إرساء عوامل الازدهار الاقتصادي، والرخاء الاجتماعي، والعدل السياسي...، كل هذا مدخل للرقي الحضاري، مهما تعددت إكراهاته الداخلية والخارجية.

الهَوامِشُ:

(١) ابن الأزرق، **بدائع السلك في طبائع الملك**، تحقيق وتعليق الدكتور علي سامي النشار، سلسلة كتب التراث، ٤٥، بغداد منشورات وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية،١٩٧٧، الجزء الأول، ص. ٢٦٧.

(٢) هيوج اتكن، **دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية**، ترجمة، الدكتور محمود زايد، تقديم، قسطنطين زريق، ط، ٢، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ١٩٨٢، ص.٨٤

(٣) نفسه، ص.٧٤

(٤) ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، تحقيق، درويش الجويدي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ص. ٤٦

(٥) الراغب الأصفهاني، **الذريعة إلى مكارم الشريعة**، تحقيق ودراسة، أبو اليزيد أبو زيد العجمي، ط، ١، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ١٤٢٨هـ /. ٢٠٠٧، ص. ٢٧٣

(٦) ابن الأزرق، مصدر سابق، ص. ٢٦٧

(٧) محمود الجليلي، **المكاييل والأوزان والنقود العربية**، ط، ١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٥، ص. ١٢.

(٨) ابن رشد، **البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة**، تحقيق، أحمد الحبابي، ط. ٢، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٨ م، ج. ٦، ص. ٤٤٠.

(٩) المقريزي، **إغاثة الأمة بكشف الغمة أو تاريخ المجاعات في مصر**، قدم له وشرحه، صلاح الدين الهواري، ط، ١، شركة أبناء الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨، ص. ٤٩.

(١٠) الونشريسي، **المعيار المعرب والجامع المغرب في فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، أخرجه جماعة من المؤلفين، إشراف محمد حجي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية، ١٩٨١، ج. ٦، ص. ٣٣٧.

(١١) الراغب الأصفهاني، م س، ص. ٢٧٣

(١٢) محمد جلوب الفرحان، "**الفكر الاقتصادي في كتابات الماوردي**"، **مجلة الاجتهاد**، ع، ٣٤-٣٥، دار الاجتهاد، بيروت، السنة التاسعة، شتاء وربيع العام ١٤١٧هـ / ١٩٩٧، ص. ١٧٧.

(١٣) محمد عابد الجابري، **نحن والتراث، قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي**، ط، ٥، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٨٦م، ص. ٢٩٥.

(١٤) ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، ص. ٥٢٣.

(١٥) السيوطي، **الحاوي للفتاوى في الفقه وعلوم التفسير والحديث والأصول والنحو وسائر الفنون**، ط. ٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٥ هـ/١٩٧٥، ج. ١، ص. ١٠١.

(١٦) رفيق يونس، **الإسلام والنقود**، ط، ٣، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، دمشق، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠، ص.٣٩.

(١٧) محمد جلوب الفرحان، مرجع سابق، ص. ١٨٦.

(١٨) رفيق يونس، م س، ص.١٣٩ ـ ١٤٠

(١٩) نفسه، ص. ١٤١.

(٢٠) رفيق يونس، م س، ص. ٣٤

(٢١) ابن خلدون، **المقدمة**، ص. ٢٨١.

(٢٢) ذكر الماوردي أن فساد أمور الفرس، كان عند فساد نقودهم. [**الأحكام السلطانية**، تحقيق رضوان السيد، ط، ٢، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م، ص.١٥٤]. أما حقيقة ما وقع للعرب، فيمكن استخلاصه من بعض المصادر التاريخية، مثل كتاب المقدمة لابن خلدون، إغاثة الأمة للمقريزي، وكتاب التيسير والاعتبار للأسدي...

(٢٣) الأسدي، **التيسير والاعتبار**، نقلاً عن، رفيق يونس، م س، ص.١٣٩

(٢٤) نفسه، ص. ١٤٠

(٢٥) رفيق يونس، م س، ص. ٣٣

(٢٦) شوقي أحمد دنيا، "قراءة اقتصادية في كتاب التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار فيما يجب من حسن التدبر والتصرف والاختيار لمحمد بن محمد بن خليل الأسدي"، **مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**، العدد الخامس، المحرم ١٤١٢هـ / يوليو ١٩٩١م، ص.٢٠٢

(٢٧) رفيق يونس، م س، ص. ١٣٩

(٢٨) رفيق يونس، م س، ص. ١٤١

(٢٩) شوقي أحمد دنيا، مرجع سابق، ص.٢٠٣.

(٣٠) نفسه، ص. ٢١٢.

(٣١) زينب عوض الله، وأسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الجلبي الحقوقية، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص. ٣٠.

(٣٢) المقريزي، **إغاثة الأمة**، ص. ٧٢.

(٣٣) بيار برجيه، **العملة ودورها في الاقتصاد العالمي**، ترجمة، علي مقلد، ط، ١، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ١٩٧٠، ص. ٢٣٤

(٣٤) المقريزي، **السلوك لمعرفة دول الملوك**، تحقيق، محمد عبد القادر عطا، ط، ١، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ /١٩٩٧، ج، ٢، ص. ٣٩١.

(٣٥) المقريزي، **السلوك**، ج. ٦، م، س، ص. ١١١.

(٣٦) المقريزي، **إغاثة الأمة**، المقريزي، ص. ٧٠.

(٣٧) المقريزي، **السلوك**، ج. ٦، م. س، ص. ١٧٢.

(٣٨) المقريزي، **السلوك**، ج. ٢، .. م. س، ص. ٣٩١.

(٣٩) **إغاثة الأمة**، ص. ٧٢.

(٤٠) نفسه، ص. ٧١

(٤١) المقريزي، **السلوك**، ج. ٦، ص. ١٧٢.

(٤٢) المقريزي، **إغاثة الأمة**، ص. ٧٤.

(٤٣) حول هذا المقترح انظر، عبد المجيد النوري، **العملة وتأثيراتها السياسية في تاريخ الغرب الإسلامي من مطلع القرن الخامس إلى أواخر القرن السابع الهجريين ٤٠٧هـ ـ ٦٧٤هـ/ ١٠١٧م ـ ١٢٧٥م**، بحث لنيل دكتوراه وطنية، جامعة مولاي إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤م. ص ٢٧

(٤٤) لخضر محمد بولطيف، **فقهاء المالكية والتجربة السياسية الموحدية في الغرب الإسلامي**، ٥١٠هـ-٦٦٨ هـ/١١١٦-١٢٦٩ م، ط،١، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هرندن، فرجينيا،

الولايات المتحدة الأمريكية، مكتب التوزيع في العالم العربي، بيروت، لبنان، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٩م، ص. ٢٣.

(٤٥) هيوج اتكن، م س، ص. ١٤

(٤٦) انظر، محمد حبيدة، **تاريخ أوربا من الفيودالية إلى الأنوار**، ط. ١، جامعة محمد الخامس أكدال، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة بحوث ودراسات رقم ٤٢، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ١٤٣١هـ / ٢٠١٠، ص.١٩ ـ ٢٠

(٤٧) هيوج اتكن، م س، ص. ١١

(٤٨) نفسه، ص. ١٠ ـ ١١

(٤٩) نفسه، ص. ١٣

(٥٠) الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، الدولتان المرابطية والموحدية، تحقيق جعفر الناصري، ومحمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٥٤م، ج، ٢، ص. ١٩٦.

(٥١) عباس الجراري، **الأمير الشاعر أبو الربيع سليمان الموحدي**، عصره، حياته، وشعره، ط. ١، منشورات دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م، ص. ٢٤.

(٥٢) انظر، صالح بن قربة، "انتشار المسكوكات المغربية وأثرها على تجارة الغرب المسيحي في القرون الوسطى"، **ضمن ندوة الغرب الإسلامي والغرب المسيحي خلال القرون الوسطى**، ط. ١، منشورات كلية الآداب العلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، ٤٨، ١٩٩٥م، ص. ١٨٩.

(٥٣) أحمد عزاوي، **مختصر تاريخ الغرب الإسلامي عصر الدول الكبرى المرابطية، الموحدية، المرينية**، مطبعة، ربا نيت، ديور الجامع، الرباط، ٢٠٠٨م، ج، ٢، ص. ٦٣.

(٥٤) ابن أبي زرع، **الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية**، دار المنصور للطباعة والنشر، الرباط، ١٩٧٢ ص. ٤٩.

(٥٥) أحمد عزاوي، مختصر... م.س، ص. ٦٢.

(٥٦) ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار المغرب وتاريخ مدينة فاس**، مراجعة عبد الوهاب بن منصور، ط. ٢، المطبعة الملكية، الرباط، ١٩٩٩ ص. ٣٦٨.

(٥٧) ابن أبي زرع، **الذخيرة السنية**، ص. ٢٩.

(٥٨) ابن خلدون، **العبر**، تحقيق، خليل شحاذة، مراجعة، سهيل زكار، دار الفكر، ٢٠٠٠، ج، ٦، ص.٢٩٧.

(٥٩) ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، ص. ٣٦٨.

(٦٠) الناصري، **الاستقصا**، ج٣... م.س، ص. ٢١٨.

(٦١) عباس الجراري، الأمير الشاعر... م.س، ص. ١٨.

(٦٢) ابن القطان، **نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمن**، تحقيق محمود علي مكي، ط. ٢، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٠م، ص. ١٨.

(٦٣) أصبحت العملة الموحدية عرضة للتزوير والتدليس منذ بداية ضعف النظام الموحدي الحاكم، وحول ذلك انظر أطروحتنا السالفة الذكر، ص. ٧٢-٧٣.

(٦٤) ابن خلدون، العبر، ج، ٧، ص. ٢٢٤

(٦٥) ابن القطان، مصدر سابق، ص. ١٨.

(٦٦) الناصري، الاستقصا، ج٣... م.س، ص. ٤.

(٦٧) عبد الرحمن يسرأحمد، اقتصاديات النقود، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٥، ص. ٢٤١.

(٦٨) Ahmed Khanbaubi, les premiers sultans, mérinides, histoire politique et sociale, Edition, L'harmattan, paris, 1987, p. 126.

(٦٩) محمد الشريف، **الغرب الإسلامي، نصوص دفينة ودراسات**، ط. ٢، منشورات الجمعية المغربية للدراسات الأندلسية، جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تطوان، ١٩٩٩، ص. ٩٩.

(٧٠) أحمد عزاوي، م س، ص. ٦٦.

(٧١) تم اقتباس هذا التعبير من كتاب إغاثة الأمة ـ ص.٦٨، وهو مرادف لمصطلح "ارتفاع حجم الكتلة النقدية" . ذلك أن المقريزي عالج قبل قبلإرفين فيشر العلاقة بين ارتفاع الأسعار، وبين ارتفاع كمية النقود، وأفاد أن هذا الارتفاع ناتج عن زيادة في الكمية النقدية المتداولة. [محمد حركات، الاقتصاد السياسي لتدبير الشأن العام، ط. ٢، ٢٠٠٠، ص. ٣٣].

(٧٢) رفيق يونس، م س، ص. ١٥٤

(٧٣) انظر: ابن أبي زرع، الذخيرة السنية، ص. ٣٦.

(٧٤) يوصف التضخم بأنه مفرط أو جامح، إذا تزايدت الأسعار بمعدلات مرتفعة خلال الفترة القصيرة من الزمن، أما إذا تزايدت الأسعار على مدى فترة زمنية طويلة نسبيا فإن التضخم يوصف **بأنه تدريجي أو زاحف**. [عبد الرحمن يسرى أحمد، م س، ص. ٢٤١].

(٧٥) ابن عذاري، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تحقيق، محمد إبراهيم الكتاني، محمد زنيبر، محمد بن تاويت، عبد القادر زمامة، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٩٨٥، ج٤، ص. ٢٦٦.

(٧٦) ابن أبي زرع، الأنيس المطرب، ص. ٤٩

(٧٧) نفسه، ص. ٣٣٣

(٧٨) ابن خلدون، **مقدمة**، ص. ٢٦٨.

(٧٩) ابن عذاري، م.س، ص. ٢٦٦-٢٦٧.

(٨٠) انظر، عبد المجيد النوري، م س، ص. ٧٢-٧٣.

(٨١) محمد المنوني، **ورقات عن حضارة المرينيين**، ط. ٣، منشورات كلية الآداب الرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٤٢٠/ ٢٠٠٠، ص. ١١.

(٨٢) ابن القطان، **نظم الجمان**... م.س، ص. ١٨.

(٨٣) ابن عذاري، م س ص. ٢٦٦.

(٨٤) ابن أبي زرع، **الذخيرة السنية**، ص. ٣٦.

(٨٥) ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، ص. ٣٦٨.

(٨٦) ابن عذاري، **البيان المغرب**... م.س، ص. ٢٦٧.

(٨٧) ابن القطان، مصدر سابق، ص. ١٨.

(٨٨) الشعراني، **الطبقات الكبرى المسماة بلواقح الأنوار في طبقات الأخيار**، دار الفكر، دون تاريخ، ج، ١، ص. ٩١.

(٨٩) ابن خلدون، **مقدمة**، ص. ٢١٦.

(٩٠) ابن أبي زرع، الأنيس **المطرب**، ص. ٤٩.

(٩١) شعبان عبد الرحيم، المسكوكات المرينية من خلال المجموعة النقدية لبنك المغرب والمتحف الأثري في الرباط، ومجموعات أخرى عمومية وشخصية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الآداب، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ٢٠٠٥ـ٢٠٠٦، ص. ١٧.

(٩٢) حول الخراب الذي أصاب مدينة فاس على سبيل المثال، بين ٦١٨هـ، وبين ٧٣٧هـ، انظر: **الأنيس المطرب**، ص. ٦٧.

(٩٣) داود عمر سلامة عبيدات، **الموحدون في الأندلس والمغرب** (٥٤١هـ- ٦٦٧هـ/ ١١٤٦ - ١٤٣١٨م)، دار الكتاب الثقافي، ٢٠٠٦ ص. ١٦٠.

(٩٤) ابن أبي زرع، الذخيرة السنية. ٥٦.

(٩٥) عباس الجراري، م.س، ص. ٢٤.

(٩٦) فؤاد شريف، **المشكلة النقدية**، ط، ١، دار الثقافة، الإسكندرية، دون تاريخ، ص. ٢١.

(٩٧) انظر ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، ص. ٣٥٩

(٩٨) نفسه، ص. ٣٢٦.

(٩٩) ابن خلدون، **العبر**، ج، ٦، ص. ٣٤٠.

(١٠٠) ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، ص. ٣٦٠.

(١٠١) ابن خلدون، **مقدمة**، ص. ٢٦٧-٢٦٨.

(١٠٢) الناصري، **الاستقصا**، ج، ٢، ص٢١٠.

(١٠٣) ابن خلدون، **العبر**، ج٦... م.س، ص. ٢٩٧.

(١٠٤) ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، ص. ٣٦٠.

(١٠٥) الناصري، **الاستقصا**، ج٢... م.س، ص. ٢٢٧.

(١٠٦) لخضر محمد بولطيف، **فقهاء المالكية**...م س، ص. ٣٨٣.

(١٠٧) نفسه، ص. ٣٨٤.

(١٠٨) انظر ابن عذاري، م س، ص. ٣٢٥.

(١٠٩) محمد بن محمد مخلوف، **تتمة شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، ط، ١، دار الكتاب العربي بيروت لبنان، ١٣٤٩هـ ص. ١٣٩

(١١٠) ابن خلدون، مقدمة، ص. ٢٦٧.

(١١١) يؤكد هذا الانقسام ابن أبي زرع بقوله: "كانت أيامه ـ المأمون ـ كلها شقية في منازعة يحيى، افترق الموحدون فيها فرقتين **فصارت الدولة دولتين**" (**الأنيس المطرب**، ص. ٣٣٣).

(١١٢) محمد بن محمد مخلوف، م.س، ص. ١٣٨.

(١١٣) محمد رأفت النبراوي، **النقود الإسلامية منذ بداية القرن السادس وحتى نهاية القرن التاسع الهجري**، ١، مكتبة زهرا الشرق، ٢٠٠٠، ص. ٣٠٤.

(١١٤) شعبان عبد الرحيم، **المسكوكات المرينية**... م.س، ص. ١٧.

(١١٥) ابن خلدون، العبر، ج... م.س ٧، ص. ٢٣٩.

(١١٦) روجي لي تورنو، **حركة الموحدين في المغرب في القرنين الثاني عشر والثالث عشر**، ترجمة أمين الطيبي، ط، ٢، شركة النشر والتوزيع، المدارس، الدار البيضاء،١٤١٩/ ١٩٩٨ ص. ١٠٩-١١٠.

(١١٧) محمد بن محمد مخلوف، م.س، ص. ١٣٨.

(١١٨) ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، ص. ٣٢٨.

(١١٩) جاك روندیوروفابر، **الدولة**، ترجمة سموحي فوق العادة، ط، ١، منشورات عويدات، بيروت لبنان، ١٩٧٠، ص. ٤٣.

(١٢٠) ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، ص. ٣٢٨.

(١٢١) الناصري، **الاستقصا**، ج٢... م.س، ص. ٢٣٧.

(١٢٢) ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، ص. ٣٦١.

(١٢٣) الناصري، **الاستقصا**، ج٢... م.س، ص. ٢٣٧.

(١٢٤) ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، ص. ٣٦١.

(١٢٥) الحميري، **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق، إحسان عباس، ط، ٢، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٤، ص، ٦٠٥

(١٢٦) ابن خلدون، **العبر**، ج... م.س ٦، ص. ٣٤٥

(١٢٧) ابن أبي زرع، **الأنيس المطرب**، ص. ٣٣٦.

(١٢٨) ابن عبد الملك، **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**، تحقيق، محمد بنشريفة، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط،١٩٨٤، سفر،٨، ص. ٢٤٢.

(١٢٩) أمبروسيوهويثي ميراندا، **التاريخ السياسي للإمبراطورية الموحدية**، تعريب، عبد الواحد أكمير، ط، ١، منشورات الزمن، النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ص. ٥٠٥.

(١٣٠) ابن عذاري، **البيان المغرب**... م.س، ص. ٣٢٥.

(١٣١) ابن عذاري، **البيان المغرب**... م.س، ص. ٣٢٥.

(١٣٢) نفسه، ص. ٣٢٥

(١٣٣) نفسه، ص. ٣٢٥

(١٣٤) هيوج اتكن، م س، ص. ١٠ ـ ١١

(١٣٥) المقريزي، **إغاثة الأمة**، ص. ٧٢

(١٣٦) ابن عذاري، م س، ص. ٣٢٥

(١٣٧) نفسه، ص. ٣٢٥.

(١٣٨) نفسه، ص. ٣٢٥.

(١٣٩) ابن خلدون، **العبر**، ج٦... م.س، ص. ٢٩٧.

(١٤٠) **الأنيس المطرب**، ص. ٣٦٢

(١٤١) روجي لي تورنو، م.س، ص. ٩٩.